العدد (4067) السنة الخامسة عشرة - الإثنين (20) تشرين الثاني 2017
http://www.almadapaper.net Email: info@almadapaper.net

المفوضيّة تستكمل استعداداتها بتوزيع البطاقات على الناخبين

البرلمان يطرح قوانين الانتخابات والرئاسات تؤكد الالتزام بالمواعيد الدستوريّة

يعتزم مجلس النواب طرح قانوني الانتخابات البرلمانية والمحافظات على التصويت خلال جلسة اليوم، في مؤشر على التزام السلطات الثلاث بإجراء الانتخابات في موعدها المقرر، رغم مطالبات بعض الاطراف بتأجيلها. في غضون ذلك أكد رئيسا الوزراء والجمهورية على ضرورة الالتزام بالمواعيد الدستورية، وحثّا مفوضية الانتخابات على المضي باستعداداتها الفنية واللوجيستية لإجراء الاقتراع.

العبادي في مركز تسجيل الناخبين السبت.

□ بغداد / المدى

وكان مجلس الوزراء قد أعلن، الشهر الماضي، الموافقة على الموعد الذي اقترحته مفوضية الانتخابات لإجراء الانتخابات أواسط أيار المقبل.

وتقف عقبتان بوجه إجراء أول انتخابات مزدوجة في العراق، تتمثل الاولى بوضع القوى السنّية شروطاً وصفت بالصعبة للمشاركة.وما زال تشريعان للانتخابات البرلمانية والمحلية قيد التصويت، وهو يمثل عقبة ثانية.

وقال رئيس مجلس النواب سليم الجبوري، خلال جلسة أمس، "إننا أدرجنا التصويت على مشروع قانون انتخابات مجالس المحافظات ومشروع قانون انتخابات مجلس النواب على جدول أعمال جلسة يوم غد (اليوم) الإثنين"، داعياً النواب الى "تكثيف حضورهم لغرض التصويت على مشروعي القانونين".

جاء ذلك بعد ساعات من تأكيد رئيس الوزراء حيدر العبادي أن الانتخابات ستُجرى في موعدها المحدد.

وقال مكتب رئيس الوزراء، في بيان تلقت (المدى) نسخة منه، إن الاخير "أكد خلال تسلمه، السبت، بطاقة الناخب من أحد مراكز الناخبين في بغداد إن الانتخابات ستُجرى في موعدها الدستوري بخلاف ما يتحدث به عدد من السياسيين".

واستمع العبادي، بحسب البيان، الى "شرح عن طبيعة التسجيل والإقبال من قبل المواطنين وحثهم على المشاركة في الانتخابات"، مؤكدا أنه "تسلّم اليوم(أمس) بطاقة الناخب، ودعا المواطنين الى مراجعة المراكز لتسلّم بطاقاتهم الانتخابية والمشاركة بالانتخابات".

وكانت مصادر سياسية قد كشفت لـ(المدى) مؤخراً عن مساع تبذلها كتل سياسية لتأجيل الانتخابات البرلمانية عبر مخاطبة المحكمة الاتحادية، مؤكدة أنّ الاجواء باتت مهيّأة لسيناريو التأجيل.

وفي السياق ذاته، دعا رئيس الجمهورية فؤاد معصوم، أمس الاحد، مجلس المفوضين الجديد للالتزام الصارم بالاستقلالية والمهنية والحياد. جاء ذلك لدى استقبال معصوم اعضاء مجلس المفوضين الجديد لمفوضية الانتخابات.

وشدّد رئيس الجمهورية ، في بيان تلقته (المدى)، على "ضرورة نهوضهم بمهام عملهم على أكمل وجه". وأكد "ضرورة استكمال المتطلبات القانونية والامنية اللازمة لضمان إجراء الانتخابات المقبلة في موعدها المحدد في إشارة الى أولوية المضي قدماً في تعزيز العملية الديمقراطية بما يحقق طموحات شعبنا بالعدالة والمساواة واحترام إرادته ويعزز وحدته".

واعتبر رئيس الجمهورية أن "إجراء انتخابات ديمقراطية ونزيهة مهمة أساسية لمجلس المفوضية الجديد"، مؤكداً "دعم رئاسة الجمهورية لمجلس المفوضين الجديد في النهوض بمسؤولياته".

في غضون ذلك، أعلنت مفوضية الانتخابات البدء بتوزيع بطاقات الناخب البايومترية في بغداد.

وقال بيان للمفوضية، اطلعت عليه (المدى) أمس، إن "توزيع البطاقات البايومترية سيبدأ في محافظة بغداد بجانبيها الكرخ والرصافة ابتداء من اليوم (الإثنين)". وكشفت عن "خطة إعلامية لتوعية وحث المواطنين على تسلم تلك البطاقات بعد أن عدها مجلس الوزراء أحد المستمسكات المطلوبة في الدوائر الرسمية".

وأشارت المفوضية الى أن "عمليات توزيع تلك البطاقات بدأت في المحافظات الوسطى، كما ستباشر المحافظات الجنوبية عمليات التوزيع منتصف الاسبوع المقبل، بعد أن وصلت جميع تلك البطاقات من الشركة التي تعاقدت معها المفوضية الى العراق".

وذكرت المفوضية أنها "طبعت نوعين من تلك البطاقات الاول قصير الامد التي ستسلم الى مواليد (١٩٩٧ و١٩٩٨ و١٩٩٩ و٢٠٠٠) الذين لم يراجعوا مراكز تحديث سجلات الناخبين التي افتتحت منذ بداية العام الحالي، نظراً لوجود بياناتهم فقط من دون أي صورة تثبت شخصيتهم، أما النوع الثاني وهي الطويلة الامد التي ستسلم للناخبين الذين حدثوا بياناتهم خلال المدة المذكورة والتي استطاعت ملاكات المفوضية من تثبيت بياناتهم والتقاط صورة شخصية ثبتت في البطاقة للمشاركة فيها في انتخابات مجالس المحافظات والبرلمان التي من المؤمل ان تجري في أيار من العام المقبل".

معصوم: قرار المحكمة الاتحاديّة ألغى استفتاء إقليم كردستان

□ بغداد / المدى

أعرب رئيس الجمهورية فؤاد معصوم عن تفاؤله بانفراج الازمة بين بغداد وأربيل على خلفية إجراء استفتاء الاقليم. وكشف عن لقاءات فنية وصفها بـ"الهادئة" بين المركز والاقليم تمهيداً لبدء المفاوضات بين الجانبين، مؤكدا قرب التوصل الى تفاهم مشترك بشأن كركوك.

وكان رئيس الجمهورية يتحدث في لقاء موسع مع وكالة الانباء الكويتية (كونا) عشية زيارة رسمية يقوم بها الى دولة الكويت.

واعتبر معصوم ان "الزيارة تستهدف البحث مع الجانب الكويتي ملف التعويضات الكويتية المستحقة على بلاده في ظل الوضع الاقتصادي الصعب الذي يعيشه العراق لاسيما حربه ضد تنظيم داعش منذ عام ٢٠١٤"، مشيرا الى ان "الظرف الاقتصادي في العراق صعب الآن ولكن هذا لا يعني التخلي عن كل الالتزامات المترتبة على بغداد ولكننا نرغب في التوصل الى تفاهم بشأن تأجيل دفع التعويضات عاما آخر من دون فوائد".

وشكر رئيس الجمهورية الكويت على رعايتها المؤتمر الخاص بإعادة إعمار المناطق المحررة. وقال "لا نستطيع اليوم ان نتنبأ بحجم ما سيحصل عليه العراق لكننا متفائلون بالاجواء المحيطة التي تمهد لعقد المؤتمر ولأنه سيكون في دولة الكويت".

وحول الازمة القائمة بين الحكومة الاتحادية وإقليم كردستان، قال معصوم "اتفق الجانبان على الالتزام بالدستور، وبما ان المحكمة الاتحادية رأت ان هذا الاستفتاء لم يكن دستوريا بل يخالف الدستور إذن فقد انتهى الموضوع".

ولفت رئيس الجمهورية الى ان "الجانبين يخوضان حاليا حوارا هادئا لحل كل المشاكل القائمة وهي كثيرة بما فيها ملف المنافذ الحدودية"، مؤكداً أن "الجانبين مصران على ضرورة إنهاء المشاكل بينهما"، معربا عن تفاؤله بحل الازمة.

وعن مواعيد وصول الوفد الكردستاني الى بغداد أكد معصوم "ليس لدى الجانبين رغبة بقدوم وفد كبير الى بغداد في الوقت الراهن، لانه قد تشهد المفاوضات بينهما تلكؤاً هنا او هناك، فيتم فهم الامر على انهما فشلا ولم يصلا الى اتفاق".

ونوه رئيس الجمهورية الى ان "بغداد واربيل تعملان حاليا بخطوات عملية هادئة وهناك لقاءات بين وفود فنية ومهنية ليتوج بعد ذلك بقدوم الوفد الحكومي السياسي الكردي الى بغداد".

وبشأن مصير كركوك وأحكام المادة ١٤٠ من الدستور العراقي، أكد معصوم "انها مادة دستورية ولا يمكن ان تسقط بالتقادم بل هي اساسية وقائمة ومن الضروري الوصول الى حل جذري لمشكلة كركوك"، معتبرا ان "تعطيل الانتخابات المحلية داخل كركوك طوال السنوات الماضية بحجة وجود خصوصية للمحافظة هو الذي فاقم المشاكل وعقد الازمة في المحافظة".

وكشف رئيس الجمهورية ان "بغداد وأربيل والمسؤولين في كركوك نفسها يعكفون حاليا على الوصول الى حلول مشتركة"، متوقعا ان "يستغرق الامر شهرا واحدا من الآن قبل استتباب الامر كليا في المحافظة وعودة مجلس المحافظة الى الانعقاد وانتخاب محافظ جديد لها خلفا لمحافظها المقال".

وعن موقفه من الجدل الدائر بشأن الانتخابات البرلمانية والمحلية، اعتبر معصوم ان "تأجيل الانتخابات يعني ان يفتح الباب لاتخاذ خطوات اخرى غير دستورية لمعالجة هذه الخطوة الخاطئة"، مشدداً على "ضرورة اقامة الانتخابات في موعدها وتعاون جميع الاحزاب والقوى السياسية في اتخاذ هذه الخطوة". واردف بالقول "بصفتي رئيسا للبلاد ملتزم تماما بالدستور العراقي وإجراء الانتخابات في موعدها المحدد".

وبشأن مستقبل الوجود العسكري الامريكي في العراق بعد القضاء على داعش، قال معصوم "ان اغلبهم يعملون في العراق بصفة مستشارين وسيعود جزء منهم الى بلادهم بعد الحرب إلا ان جزءا منهم سيبقى في العراق لأغراض تدريب الجيش والامن والشرطة". ونوه الى ان "الذين قدموا لأغراض قتال داعش من "قوات جوية وغيرها سيعودون الى بلادهم، أما المستشارون فسيبقون لأن العراق بحاجة لهم في المرحلة المقبلة".

ارتياح أميركي لتراجع التوتّر بين بغداد وأربيل

□ بغداد / المدى

أكد وزير الخارجية الاميركي ريكس تيلرسون، في اتصال هاتفي مع رئيس حكومة إقليم كردستان نيجيرفان بارزاني، استمرار مساعي واشنطن لتهيئة الاجواء المناسبة لبدء الحوارات بين بغداد واربيل بشأن القضايا الخلافية.

وتطالب بغدد من حكومة إقليم كردستان تسليم المطارات والمنافذ الحدودية الى الحكومة الاتحادية، عقب تطورات الازمة بين المركز والاقليم بعد إصرار الاخيرة على إجراء الاستفتاء. وتشترط الحكومة الاتحادية إلغاء نتائج الاستفتاء والتسليم الى الدستور بشأن سيادة الاراضي العراقية لغرض استئناف الحوارات مع اربيل حول المناطق المتنازع عليها وعدد من المسائل العالقة بين الجانبين.

ونقل بيان حكومة الإقليم عن تيلرسون "ارتياحه لتهدئة التشنجات والتوترات في خطوط التماس بين قوات البيشمركة والقوات العراقية وضبط النفس من قبل الطرفين من اجل الحفاظ على الاستقرار".

وأشاد الوزير الاميركي، بحسب البيان، بـ"حكومة إقليم كردستان لاحترامها تفسير المحكمة الاتحادية في ما يخص الدستور"، مؤكداً في الوقت ذاته على "ضرورة الحفاظ على الاستقرار بغية تهيئة أرضية ملائمة لحوار جدي بين أربيل وبغداد على أساس الدستور".

بدوره أكد بارزاني أن "إقليم كردستان ،كما أعلن دائما ،مستعد لإجراء حوار جدي مع حكومة العراق الفيدرالية من اجل وضع الحلول لجميع المشاكل على اساس الدستور". وأبدى رغبته بان "تلعب الولايات المتحدة الامريكية ودول التحالف دورها في بدء الحوار بين اربيل وبغداد وان تقدم دعمها وتعاونها في هذا السياق".

وشدد رئيس حكومة إقليم كردستان بالقول "من الضروري رفع الحصار عن مطارات إقليم كردستان وخصوصا في المجال الإنساني، فهناك حاجة كبيرة لذلك لأن قسماً من المساعدات لاكثر من مليون وخمس مئة ألف نازح ولاجئ في الاقليم يتم تأمينه عن طريق المطارات".

في غضون ذلك، جددت الخارجية الأمريكية دعوة بغداد واربيل الى الحوار لحل الخلافات العالقة بين الطرفين، مشيدة بالحوارات العسكرية التي جرت بين الطرفين.

وقالت هيذر نويرت المتحدث باسم الخارجية الامريكية، في بيان اطلعت عليه (المدى) امس، إن "مباحثات عسكرية مباشرة جرت بين حكومة اقليم كردستان والحكومة العراقية وهذا يعني ان الجانبين قطعا خطوات باتجاه التوصل لحلول".

ووصفت نويرت مباحثات اربيل وبغداد العسكرية بـ "الايجابية"، وجددت دعوة الطرفين الى "حوار شامل لحل الخلافات كافة".

127 حزباً مرخّصاً لخوض الانتخابات

□ بغداد / المدى

أعلنت مفوضية الانتخابات، أمس، منح إجازة التأسيس لـ٧ أحزاب جديدة. وبذلك يرتفع عدد الأحزاب والكيانات السياسية التي تعتزم المشاركة في الانتخابات الى ١٢٧ حزباً.

وقال رياض البدران، رئيس الإدارة الانتخابية في المفوضية، ان "مجلس المفوضين صادق على منح إجازة تأسيس لسبعة أحزاب جديدة وهي: كلنا العراق ١٢٢، اتحاد صلاح الدين ١٢٣، الخيار العربي ١٢٤، حركة البشائر العربية ١٢٥، حركة الوفاء العراقية ١٢٦، حزب الحوار والتغيير ١٢٧، حركة الأغلبية الوطنية ١٢٨ وذلك يوم الاربعاء الماضي".

وأكد البدران، خلال بيان اطلعت عليه (المدى)، ان "الاحزاب المذكورة استكملت جميع الاجراءات والتعليمات الصادرة عن المفوضية وقواعد السلوك وفقاً لفقرات قانون الاحزاب السياسية المشرّع من قبل مجلس النواب".وأشار البدران إلى أنه "تمت المصادقة على ١٢١ حزباً سياسياً اضافة للاحزاب الستة الجديدة".

4 دعاوى على طاولة المحكمة الاتحاديّة

□ بغداد / المدى

تنظر المحكمة الاتحادية العليا، اليوم الإثنين، في أربع دعاوى بينها الطعن بعدم دستورية استفتاء الاقليم الذي اجري في ايلول الماضي.

وأبدت حكومة إقليم كردستان، الاسبوع الماضي، ترحيباً بتفسير المحكمة الاتحادية للمادة الاولى من الدستور. واكدت التزامها بذلك القرار وضرورة ان يكون ذلك أساساً للبدء بحوار وطني شامل لحل الخلافات عن طريق تطبيق جميع المواد الدستورية بأكملها بما يضمن حماية الحقوق والسلطات والاختصاصات الواردة في الدستور باعتباره السبيل الوحيد لضمان وحدة العراق.وقال المتحدث الرسمي باسم المحكمة الاتحادية أياس الساموك، في بيانٍ تلقت (المدى) نسخة منه امس، إن "المحكمة الاتحادية العليا تعقد غداً(اليوم) جلسة للنظر في عدد من القضايا الدستورية المدرجة على جدول أعمالها". واوضح الساموك أن "جدول أعمال الجلسة سيتضمن النظر في أربع دعاوى للطعن بعدم دستورية الاستفتاء الجاري في الـ ٢٥ من ايلول الماضي، في إقليم كردستان وبقية المناطق التي شملها، وذلك بعدما جرى تبليغ الأطراف كافة بالموعد المحدد لنظر هذه الدعاوى على وفق القانون".

وأوضح الساموك أن "المحكمة سوف تنظر في دعوى طلب الحكم بعدم دستورية نظام المراسيم رقم (٤) لسنة ٢٠١٦، ودعوى عدم دستورية قرار مجلس النواب القاضي بإلغاء عضوية المدعي محمد ماشي الطائي، ودعوى بطلب الحكم بعدم دستورية إضافة نص في قانون إعفاء الشركات الأجنبية والمقاولين الثانويين الأجانب في عقود جولات التراخيص من الرسوم".

الوطني الكردستاني يقدّم مرشّحه لمنصب المحافظ

التركمان يطالبون بحلّ مجلس كركوك عشيّة جلسة مقرَّرة

□ بغداد / المدى

قدمت الجبهة التركمانية، أمس، طلباً مرفقاً بتواقيع أكثر من ١٥٠ نائباً لحلّ مجلس محافظة كركوك والمضي بإيجاد تشريعات ادارية تتناسب مع الوضع الجديد في المحافظة بعد احداث تشرين الاول الماضي.

ولم يعقد مجلس المحافظة اي جلسة منذ انتشار القوات الاتحادية في كركوك، منتصف الشهر الماضي، مع قرار المحافظ المقال ورئيس مجلس المحافظة.

وطالب عرب كركوك، الاسبوع الماضي، الحكومة الاتحادية بالتدخل لحلّ أزمة الحكومة المحلية التي دخلت في دائرة التنافس بين المكونين الكردي والتركماني.

وتعرقل الخلافات بين مكونات محافظة كركوك تسمية محافظ ورئيس لمجلس المحافظة بعد نحو شهر على دخول القوات الاتحادية الى المدينة.

وقالت الجبهة التركمانية، في بيان تلقت (المدى) نسخة منه، ان "الاحزاب والقوى السياسية التركمانية والنواب التركمان، درست جميع الخيارات بخصوص إدارة ومجلس محافظة كركوك عقب تحريرها يوم ٢٠١٧/١٠/١٦ من قبل القوات الاتحادية ووصلت الى قناعة باستنفاد الحلول بخصوص مجلس محافظة كركوك".

وأشارت الجبهة التركمانية الى أنها "قدمت طلباً رسمياً من نواب كركوك التركمان والعرب بالاضافة الى تواقيع أكثر من ١٥٠ نائباً من مختلف الكتل السياسية وذلك بحل مجلس محافظة كركوك". واضافت "يفضل حلّ المجلس والبدء بصفحة ادارية وتشريعية جديدة تتناسب مع الوضع السياسي والاجتماعي والامني الحالي".

في السياق ذاته، دعا الاتحاد الوطني الكردستاني إلى عقد جلسة مجلس محافظة كركوك المزمع اقامتها غداً الثلاثاء، في مدينة كركوك. وقدم الحزب مرشحه لشغل منصب محافظ كركوك.

وكان رئيس مجلس محافظة كركوك ريبوار طالباني قد دعا، يوم الجمعة الماضي، الى عقد جلسة المحافظة يوم الثلاثاء، من دون ان يحدد مكان انعقاد الجلسة.

وقال أحمد العسكري، القيادي في الاتحاد الوطني الكردستاني، في تصريح تابعته (المدى)، إن "جميع أعضاء كتلة الاتحاد الوطني مع عقد اجتماع مجلس المحافظة في كركوك وليس في مكان آخر"، مشدداً على أنه "في حال استمرار عدم حضور أعضاء حزب الديمقراطي الكردستاني إلى مجلس المحافظة فإن أربعة عشر عضواً سيتفقون مع العرب والتركمان لعقد الجلسة وإكمال نصابه.

وقدمت كتلة الاتحاد الوطني الكردستاني اسم (رزكار علي) لشغل منصب محافظ كركوك بدلاً من المقال نجم الدين كريم. وأكد العسكري أنه "المرشح الوحيد لمنصب المحافظ".

وعينت الحكومة الاتحادية، في الـ١٦ من تشرين الاول الماضي، راكان سعيد محافظاً لكركوك بالوكالة خلفاً للمحافظ المقال.

وصوّت مجلس النواب، في أيلول الماضي، على إقالة محافظ كركوك على خلفية مواقفه المؤيدة لضم المحافظة لاستفتاء الإقليم، وقبل ذلك إصراره على رفع علم الإقليم فوق الابنية الحكومية.

وتشترط كتلة الديمقراطي الكردستاني في مجلس كركوك اختيار مرشح يحظى بالمقبولية، وأن تكون جلسة اختياره خارج المحافظة لتخوفهم من المساءلة القضائية بعد مشاركتهم في الاستفتاء.